

بشار أحمد العراقي | Bashar A. AL-Iraqi*

قياس قوة الدولة الاقتصادية

اعتماد منهجية دلفي في دراسة واقع البلدان العربية سنة 2015 مقارنة بالبلدان الإقليمية

Measuring the State's Economic Power

Adopting the Delphi Technique in the Study of the Reality of the Arab Countries 2015, Compared to the Regional Countries

يعد تباين البلدان العربية، فيما بينها ومقارنة بالبلدان الإقليمية الأخرى، في حجم وقيم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المكونة للقدرات المختلفة لعناصر القوة الاقتصادية ومؤشراتها، الأساس الذي يجري الاستناد إليه في تحديد التباين، ومن ثم ترتيب مستويات قوتها الاقتصادية. وبناءً عليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول ترتيب كل دولة من الدول العربية في ميزان القوى الاقتصادية العربية، وموقعها في ميزان القوى الاقتصادية الإقليمية، ومكان القوة والضعف في عناصرها ومؤشراتها الاقتصادية. اعتمدت الدراسة أسلوباً كمياً إحصائياً، يحاول صياغة نموذج لجملة من العلاقات الرياضية، تستند إلى مناهج قياس القوة الشاملة للدولة، التي يتم من خلالها الوصول إلى قيم رقمية، يجري عبرها تحقيق ما وضع من أهداف تطبيقية للدراسة.

كلمات مفتاحية: قوة الدولة الاقتصادية، ميزان القوى، عناصر القوة الاقتصادية، منهجية دلفي.

The economic indicators which define inter-Arab economic, political and social diversity, as well as the differences between the Arab countries and their neighbouring countries serve to define the relative economic strengths of each of these countries. This paper adopts a quantitative-statistical approach to arrive at a series of mathematical relationships which serve to fulfil the purpose of this paper. Specifically, the paper seeks to arrive at a ranking of Arab states based on their relative economic power. In doing so, the paper will also seek to determine what the sources of economic strength or weakness for a given country.

Keywords: Economic Power, Balance of Power, Elements of Economic Power, Delphi Technique.

* أستاذ النظرية النقدية والسياسات، جامعة الموصل.

* Professor of Monetary Theory and Policies, University of Mosul.

وتوفير المعلومات وبراءات الاختراع، في تهيئة الظروف والمعطيات الملائمة لإمكانية سيطرتهم الاقتصادية غير المباشرة على الموارد المحلية من دون الحاجة إلى إشرافهم المباشر عليها. ودفع هذا التحول في إعادة ترتيب عناصر القوة الشاملة للدولة لصالح العامل الاقتصادي وبروزه عنصرًا يشغل المكانة القيادية في هذا الترتيب في مقابل تراجع أهمية العناصر الأخرى، ومنها عنصر القوة العسكرية الذي أصبح مسخّرًا لخدمة الأهداف الاقتصادية، بالقوة الاقتصادية، ليكون هدفًا تسعى الدول وتجتهد لامتلاكه وزيادة معدلات نموه وأساسًا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، ومعياريًا متفوقًا من معايير قياس قوتها، علاوة على تشكيله إحدى أدواتها الفعالة في ممارسة تأثيراتها المحلية والإقليمية والدولية. وهذا هو انعكاس لحجم الإمكانات المادية والمعنوية المشتملة على جميع الموارد الطبيعية والديموغرافية والجغرافية والمالية والنقدية وغيرها التي يمكن أن تمتلكها الدولة وتعبئها لبناء قوتها الاقتصادية القومية وتطويرها، والتي تستند إليها عند ممارسة تأثيراتها الفعالة في سلوك الدول الأخرى وضمن الاتجاهات التي تحقق مصالحها القومية⁽²⁾.

إشكالية الدراسة

تعاني التوجهات التقليدية الخاصة بمفهوم القوة الاقتصادية وقياس مستوياتها صعوبةً في الإدراك والتطبيق، الأمر الذي يتطلب فهمًا مُغيّرًا لها وأسلوبًا للقياس يتضمن مصادر أخرى للقوة يساعد في الإجابة عن تساؤلات الدراسة الأساسية المتمثلة بـ: ما ترتيب كل دولة من الدول العربية في ميزان القوى الاقتصادية العربية؟ وما موقعها في ميزان القوى الاقتصادية الإقليمية؟ وما مكان القوة والضعف في عناصرها ومؤشراتها الاقتصادية؟

واستنادًا إلى ما تقدّم، تهدف الدراسة إلى إلقاء نظرة بانورامية شاملة على الأطر الفلسفية المفسرة لأهمية القوة الاقتصادية للدولة وتربّعها على سلم أولويات قوتها الشاملة، فضلًا عن محاولة الوصول إلى قيمة نسبية لقوة الدولة الاقتصادية قادرة على إجراء مقارنة بين القوة الاقتصادية لدول العينة (مجموعة من الدول العربية فضلًا عن إيران وتركيا وإسرائيل) ومعرفة طبيعة توزيعها بين تلك الدول، علاوة على تحديد موقع الدول العربية من هذا التوزيع بغية تحليل التوازن السائد في مدة زمنية معينة (2015) من خلال تحليل موازين القوة الاقتصادية بين الأطراف المختلفة والكشف عن مكان الضعف والقوة في مؤشرات القوة الاقتصادية للبلدان العربية وعناصرها التي

2 مبنى سليمان، "القوة الذكية: المفهوم والأبعاد، دراسة تأصيلية"، دراسات سياسية (كانون الثاني/يناير 2016)، ص 8.

مقدمة

تتباين الصيغ المفاهيمية والتعريفية للقوة بتباين النظم والمدارس الفكرية والسياسية وتطورها، والتي تتعرض لها بالبحث والتحليل، فضلًا عن اختلاف زمان استعمالها ومكانه وسياقه، الأمر الذي يدفع مدلولاتها إلى التعدد والتداخل⁽¹⁾. ومع ذلك، يمكن تعريف القوة، في إطار العلاقات الدولية، بأنها قدرة الدولة على تعبئة جميع الموارد والإمكانات المادية وغير المادية المنظورة وغير المنظورة والمتاحة لديها وتوظيفها واستخدامها، في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية من خلال تأثيرها في إرادة الدول الأخرى وسلوكها، وتوجيهها نحو الإسهام في الوصول إلى تلك الأهداف والغايات والمصالح، بصورة مباشرة أم غير مباشرة، في سياق مدة زمنية محددة أو ممتدة، في مجال معين أو عدة مجالات.

إلا أن انتهاء الحرب الباردة وما أحدثه من تحولات وتطورات جديّة في بنية النظام العالمي أفرز معطيات جديدة أعادت الترتيب والصيغة لمفاهيم القوة والسيطرة والتفوق وعناصرها. وذلك في اتجاه مرحلة أخرى من التنظير تقوم على أسس متقدمة لواقع العلاقات الدولية، تستند إلى عوامة الاقتصاد ودمج الأسواق وتحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وارتفاع درجة الاعتمادية الدولية المتبادلة وتعزيز الديمقراطية. لتشهد الليبرالية تقدمًا ملحوظًا في اتجاه تفوق اقتصاد السوق، ولتعطي مؤشرات واضحة على تزايد ثقل القوة الاقتصادية وأهميتها وتأثيرها في حسابات القوى الشاملة للدولة، ولتصدر قائمة مكونات أمنها القومي. من جانب آخر، ساهمت تلك الأسس الاقتصادية، من خلال توفيرها البيئة الملائمة لتأثير الفاعلين الدوليين من الدول وغيرها في الأسواق المالية وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة وتحركات رؤوس الأموال

1 للاطلاع على المدلولات المتعددة للقوة، انظر:

Michael Barnett & Raymond Duvall, "Power in International Politics," *International Organization*, vol. 59, no. 1 (February 2005); John Whalley, *Shifting Economic Power* (Ontario and Munich: University of Western Ontario & Centre for International of Governance Innovation/ CESIFO, 2009); Robert Dahl, "The Concept of Power," *Behavioral Scientist*, vol. 2, no. 3 (1957); Edward C. Banfield, *Political Influence* (New York: The Free Press of Glencoe, 1961); Talcott Parsons, "On the Concept of Political Power," *American Philosophical Society*, vol. 107, no. 3 (June 1963); Richard N. Cooper, "Is 'Economic Power' a Useful and Operational Concept?" *Working paper series*, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University (September 2003);

مسفر بن ظافر عائض القحطاني، "إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعويض القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010؛ زايد بن محمد حسن العمري، "مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي"، *الدفاع الجوي*، العدد 3 (أيلول/سبتمبر 2010)؛ محمد سالم صالح، "القوة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية"، *مجلة الكوفة*، العدد 6 (1997).

افترضت هذه الرؤى الجديدة وجود تراتبية مشوشة للقضايا أو الموضوعات الدولية، وأن القوة العسكرية لم تعد الأداة الأكثر فاعلية في تحقيق الأهداف القومية وتأمين مستقبل النظام العالمي. واستندت هذه الرؤى الجديدة في أطروحاتها إلى وجهتي نظر؛ ترى الأولى منهما، وهي تعد أكثر راديكالية، أن القوة العسكرية فقدت جدواها بصورة مطلقة، إما بسبب احتكار حكومة عالمية للقوة وإما نتيجة للتطورات النووية، الأمر الذي يستدعي ضرورة استبعاد خيارات استخدامها نهائيًا، وتقديم قيم الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستقرار بديلاً من قيم الحرب وضرورة الإعداد لها. أما وجهة النظر الأخرى، التي تعد أكثر اعتدالاً وأقل تطرفاً من سابقتها، فتري انخفاض ملاءمة علاقات القوى التقليدية، ولا سيما القوة العسكرية، وتراجع فاعلية استخدامها لتحقيق أهداف سياسية مرغوبة في ظل فاعلين جدد ونظام عالمي يتسم بتفاعلات ذات مستويات متعددة ومتداخلة واهتمامات جديدة في اللعبة السياسية؛ بحيث تمت الاستعاضة بركائز القوة الاقتصادية والمالية والتكنولوجية عن الركائز العسكرية. وبناءً عليه، لم يكن التراجع في إدراك أهمية الحرب في العلاقات الدولية إلا انعكاساً لافتراض فقدان الأبعاد العسكرية ميزة الانفراد في التعبير الأساسي عن قوة الدولة، وبروز أهمية القوة الاقتصادية بوصفها طرفاً إستراتيجياً في تأسيس تلك القوة، فرض - وبشدة - ضرورة الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للسياسات الدولية المعاصرة وسياسات العلاقات الاقتصادية الدولية⁽⁴⁾.

”
شهد النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة تطورات وتحولات جذرية، أفرزت معطيات جديدة ظهرت على مسرح العلاقات الدولية، واتخذت أطراً حديثة اختلفت عن نظائرها التي سادت في الفترات السابقة

”

2. انتهاء الحرب الباردة وإعادة ترتيب عناصر القوة

أكدت الأحداث الدولية التي واكبت ثمانينيات القرن العشرين، وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، محدودية إمكانية سيادة فرضية التهدة السريعة للصراعات الدولية والقائمة على إمكانية السيطرة على مصادرها باستخدام القوة العسكرية. كما أن انتهاء الحرب الباردة وما أحدثه من إضعاف احتمالية المواجهة بين الشرق والغرب

لو تمت معالجتها وتوظيفها توظيفاً صحيحاً لأمكن الوصول إلى حالة تفوق اقتصادي ينقل جزءاً من ميزان القوى الإقليمية لمصلحتها.

تم اعتماد المنهجية القائمة على أساس الربط بين اتجاهين رئيسين؛ اتجاه وصفي تحليلي يستند إلى المنطلقات الفلسفية والدراسات السياسية والاقتصادية التي تناولت موضوع الدراسة بهدف رصد مفاهيم القوة الاقتصادية للدولة والعناصر والمؤثرات الداخلة في تكوينها، وتحديدتها، وآخر كمي إحصائي يصوغ نموذجاً لجملة من العلاقات الرياضية تستند إلى مناهج قياس قوة الدولة بغية الوصول إلى قيم رقمية يتم من خلالها تحقيق ما وُضع من أهداف تطبيقية للدراسة.

أولاً: الإطار الفلسفي لأهمية القوة الاقتصادية للدولة

1. الرؤى الجديدة لأهمية القوة في العلاقات الدولية

شهد النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة تطورات وتحولات جذرية، أفرزت معطيات جديدة ظهرت على مسرح العلاقات الدولية، واتخذت أطراً حديثة اختلفت عن نظائرها التي سادت في الفترات السابقة لها، فنبذت المكونات الدولية المتعلقة بإعادة الترتيب والصياغة لمفاهيم القوة والسيطرة والتفوق وعناصرها، لتبدأ مرحلة جديدة من التنظير تقوم على أسس متقدمة لواقع العلاقات الدولية تستند إلى عوامة الاقتصاد ودمج الأسواق وتحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وتعزيز الديمقراطية وارتفاع درجة الاعتمادية الدولية المتبادلة International Interdependence فضلاً عن تطوير أطر التعاون الإقليمي والدولي.

وأمام هذه التطورات والتحولات، علاوة على دخول فاعلين جدد غير دوليين Non-state Actors إلى منظومة التأثير الدولي، ظهرت رؤى جديدة ابتعدت نسبياً عن رؤية المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية التي سيطرت على التفكير الإستراتيجي للنخب القيادية خلال حقبة الحرب الباردة وما قبلها، والتي تتمحور حول فرضية وجود هيكلية واضحة للموضوعات والمسائل الدولية، تترجّع على عرشها القضايا العسكرية والسياسية، بعدها السياسات العليا للدولة High Politics، وتتأخر عنها القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم تأتي بعدها السياسات الدنيا لها Low Politics. وقد دفع هذا الأمر بالقوة العسكرية لتكون الأداة الوحيدة القادرة على الدفاع عن سيادة الدولة واستمرار بقائها⁽³⁾.

4 نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 82 (تشرين الأول/ أكتوبر 1985)، ص 11-12.

3 سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 (تموز/ يوليو 2008)، ص 9-30.

القواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية. وغالبًا ما يرتكز الأمن الاقتصادي القومي داخليًا على التوزيع العادل للدخل، وخارجيًا على تأمين الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال تحفيز التحول إلى اقتصاد السوق الحرة في البلدان الأخرى. وضمن هذا السياق، يؤكد روبرت مكنمارا Robert McNamara أن "الأمن ليس هو المعدّات العسكرية وإن كان يتضمنها، كما أنه ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، ولا النشاط العسكري وإن كان ينطوي عليه، بل إن الأمن هو التنمية. ومن دون التنمية لن يكون هناك أمن. والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تبقى آمنة"⁽⁹⁾. فالقوة لم تعد مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبعد العسكري بل تعدت ذلك إلى التقدم التكنولوجي والتعليم والنمو والتنمية الاقتصاديين⁽¹⁰⁾. وهو ما أظهرته نهاية الحرب الباردة بجملة؛ إذ شهدت الليبرالية العالمية تقدمًا واضحًا في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية بوصفها المتغير الحاسم في العلاقات الدولية، وتراجعت درجة القيمة المقرونة بالقوة العسكرية بعد نهاية هذه الحرب. وفي ذلك يرى كنت بوث⁽¹¹⁾ أن "القوة في الشؤون العالمية تسير على نحو متزايد في اتجاه النجاح الاقتصادي أكثر منها في اتجاه الإمكانات العسكرية"، الأمر الذي مكّن القضايا الاقتصادية من أن تقلل من الأهمية النسبية لقضايا السياسة العليا المتعلقة بالأمن والاستقرار لصالح السياسات الدنيا الخاصة بالاقتصاد والاجتماع والثقافة⁽¹²⁾. فالتوسع في الاقتصاد العالمي المفتوح وتسارع خطواته خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة قد مثلاً قاطرة التغيير في طبيعة النظام الدولي⁽¹³⁾.

إن التطورات والتحويلات التي أصابت النظام العالمي بعد انقضاء الحرب الباردة، وانتهاء الصراع الأيديولوجي وتراجع فرص الصراعات الدولية نتيجة انهيار المعسكر الاشتراكي بأفكاره وعقائده وحلّفه العسكري (وارسو)، مع غياب طرفي المعادلة في نظام القطبية الثنائية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتدهور الأوضاع الداخلية والاقتصادية في روسيا الاتحادية، الوريث الشرعي للقوة العسكرية السوفياتية، وبروز النموذج الغربي (الديمقراطي/الرأسمالي)، وتوجّه القوى الدولية نحو إحلال السياسات التصارعية القائمة على توازنات القوة العسكرية بسياسات جديدة تقوم على توازن المصالح (التنافس

قد مثل عاملًا أساسيًا لفقدان عامل القوة العسكرية ثقله الإستراتيجي بعدما كان المعيار الرئيس لديناميات التفاعلات الدولية وتوازناتها، وهو ما أحدث تدنيًا نسبيًا في منفعة القوة العسكرية مقابل تصاعد عوامل القوة الاقتصادية وإطلاق حرية آليات السوق. وبحسب رأي شينتارو إيشيهارا Shintaro Ishihara، فإن "الحروب العسكرية في الدول العظمى في القرن العشرين ستحل محلها الحروب الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين"⁽⁵⁾، استنادًا إلى صعود قوى كبرى تفتقر إلى القدرات العسكرية الكبيرة وتعتمد، للوصول إلى مصاف البلدان الكبرى ومحاولة منافستها في التأثير في مستوى العلاقات الدولية، على قدراتها الاقتصادية، كاليابان وألمانيا والصين⁽⁶⁾. وفي ذلك يشير جوزيف ناي إلى أن تقدّم أهمية القوة الاقتصادية ما هو إردّة فعل للارتفاع النسبي في حدود تكلفة استعمال القوة وطغيان الأهداف الاقتصادية على قيم المجتمعات ما بعد الصناعية⁽⁷⁾، فالبيئة الدولية المتغيرة والمتقلبة عدلت أولوية ترتيب العناصر القومية للقوة لصالح القوة الاقتصادية، ولتأخذ مكانة الأهمية النسبية للقوة العسكرية التي فقدت مكانتها بوصفها أداة قسرية رئيسة وحيدة في العلاقات الدولية. فالقدرة على استخدام القوة الاقتصادية بوصفها أداة فعالة بيد الدول والفاعلين من غير الدول في التأثير في الأحداث الإقليمية والدولية قد وسّعت انتشارها ومنحتها أهمية واسعة خلال السنوات الأخيرة، كما أن سيادة العولمة والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة وانتشار النجاح الاقتصادي وتجاوزه الدول الصناعية المتقدمة إلى عدد من البلدان النامية، عوامل ساعدت الدول الأخيرة على الحصول على مفاتيح القوة الاقتصادية، ومن ثم تغيير خريطة القوة عالميًا وجذريًا⁽⁸⁾.

يتطلب الأمن القومي للدولة امتلاك القدرة الاقتصادية الكافية لبناء القوة العسكرية، وحياسة الإمكانات الصناعية التكنولوجية القادرة على تصميم أجيال متلاحقة من الأسلحة المعقدة تكنولوجيًا، وإنتاجها، واستخدام الأدوات والموارد الاقتصادية لتحل محل الوسائل العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي أو تكملها، استنادًا إلى أهمية الحجم الاقتصادي النسبي للدولة بوصفه أساسًا للتمتع بنفوذ أكبر في وضع

5 ليستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلع، سلسلة عام المعرفة 204 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 27.

6 الحربي، ص 13.

7 Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004), p. 19.

8 Clayton K. Chun, "Economics: A Key Element of National Power," in: J. Boone Bartholomees (ed.), *U.S. Army College Guide to National Security Issues*, vol. 1, *Theory of War and Strategy*, 5th ed. (Carlisle, PA: U.S. Army War College Guide, 2012), p. 206.

9 خالد بشكيك، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 18.

10 سليمان، ص 5.

11 Ken Booth, "The Interregnum: World Politics in Transition," Paper Presented at Thinking about Strategy and International Security (1991).

12 الحربي، ص 17-18.

13 أحمد محمد أبو زيد، "الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان 44-43 (خريف 2014)، ص 9-37.

على قاعدة القوة العسكرية، بينما يندمج تأثير الضعف والتخلف في المجال العسكري في قاعدة القوة الاقتصادية انطلاقاً من اعتمادية الفعاليات الاقتصادية ونشاطات الأمن القومي، وبصورة كبيرة، على نتائج الفعاليات الاقتصادية.

يرى ناي أن الحكمة التقليدية التي ترى أن السيطرة والسيادة هما حق للدولة التي تمتلك أكبر قوة عسكرية قد تفقد الكثير من صديقتها في عصر ثورة المعلومات، التي جعلت تقديم النموذج الأفضل للتنمية والتقدم هو المعيار الحالي للسيطرة والسيادة؛ فالقدرة الاقتصادية التنافسية أصبحت هي التي تصدر قائمة مكونات الأمن القومي وتحتل مرتبة متقدمة على القوة العسكرية أو تتساوى معها، وأصبح بناء القوة الاقتصادية للدولة وتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية يتمازج معزل عن بناء موازٍ لقدرتها العسكرية (اليابان، وألمانيا نموذجاً)⁽¹⁷⁾. وعزز هذا الفهم ما سبق أن استقر في الفكر السياسي خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، من أن القدرة الاقتصادية التنافسية التي تعبّر عن قدرة الدولة على إنجاز تنمية اقتصادية مصحوبة ومدعومة ببحوث وكشوف علمية متقدمة تتنافس بها في الأسواق الخارجية، هي التي تصدر مكونات الأمن القومي. كما عزز ذلك عملياً بتجارب السنوات الخمس والعشرين الأخيرة (1990-2015) التي تسارع فيها صعود دول صغيرة نسبياً إلى مراتب رشحتها القوى الكبرى التقليدية لتكون شريكاً في إدارة النظام الدولي، نتيجة إمسائها بمفاتيح الوصول إلى القدرة الاقتصادية التنافسية، ومنها على سبيل المثال (بخلاف الصين والهند) البرازيل وجنوب أفريقيا وماليزيا، وغيرها⁽¹⁸⁾. وبناءً عليه، يمكن أن تتفاعل القوة الاقتصادية مع عناصر القوة الشاملة من خلال المحاور الآتية:

- يدعم ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد القومي موقف الدولة على المستويين الإقليمي والدولي ويزيد صديقتها ونفوذها.
- تمثل القدرات الاقتصادية عبر ما تتيحه من إمكانيات وموارد مالية تساهم في بناء هيكل الدولة ومؤسساتها وتساعد في تطورها، الأساس الذي تستند إليه الدولة في أداء مهماتها واستمرارها، فضلاً عن مساهمتها في توفير بيئة ملائمة لتحقيق منافع سياسية واجتماعية، كانتشار المؤسسات الديمقراطية ومبادئ الحرية والعدالة. وهو ما دفع الليبراليين الكلاسيكيين إلى الاقتراب من الاعتقاد أن العمليات الاقتصادية هي التي

الاقتصادي)، وتعاضم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول⁽¹⁴⁾، كل ذلك عوامل دفعت نحو تزايد ثقل القدرة الاقتصادية ووزنها وتأثيرهما في حسابات القوى الشاملة للدولة. دعمت تلك التغيرات والتطورات كلها عناصر ناشئة طرأت على النظام الاقتصادي العالمي، يمكن إيجاز أهمها في ما يأتي:

- الاتجاه العام لتعظيم دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية وأهميتها (الاتحاد الأوروبي EU، الآبيك APEC، والآسيان ASEAN).
- العمل على توحيد السوق العالمية وفقاً لنظريات التنافس (المقاييس والمعايير التي تفرضها التجمعات الدولية) وذلك من خلال التصديق على الاتفاقيات المبرمة بموجب جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) GATT وصولاً إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية WTO.
- تزايد ثقل تأثير الشركات الدولية (المتعددة القوميات) وثورات التقدم التكنولوجي التي انتقلت بالعالم من عصر تحتل فيه المواد الأولية الإستراتيجية (البترو، والحديد، وغيرها) موقعاً متقدماً في القدرة الاقتصادية إلى عصر تتراجع فيه هذه المواد أمام التقدم التكنولوجي الذي قدّم البدائل الملائمة ومثلّ عنصرًا حاكمًا في تطوير العناصر الرئيسة للقدرة الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والتعددية).

3. مبررات تقدم القوة الاقتصادية

إدًا، تمثل إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية لصالح القوة الاقتصادية من أهم سمات الواقع الدولي الحالي⁽¹⁵⁾. وقد كان هذا نتيجة لتساعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية، وتنامي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية التي أضحت من أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية بعد أن أثبتت نهاية الحرب الباردة أنه من السهل للقوة الاقتصادية أن تترجم إلى قوة عسكرية أو على الأقل تحمل تكلفة حيازتها، في حين أنّ حصول العكس صعب⁽¹⁶⁾، لأن الضعف والتخلف في المجال الاقتصادي لا بد أن ينعكس سلبياً

14 حامد بن عبد العزيز محمد النوري، "أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط (1945-1990)"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2006، ص 26.

15 Chun, p. 199.

16 غسان العزي، "مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 25 (تموز/ يوليو 1998)، ص 57-82؛ نوار جليل هاشم، "قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25 (شتاء 2010)، ص 76-108.

17 محمد خنوش، "الفاعول الدول المؤثرة في النظام الدولي"، مجلة المفكر، العدد 10 (2011)، ص 186.

18 العمري، ص 123-130.

الخارجية، وعلى مقتضياتها تتحرك الدول في اتجاه الحروب وتعتمد عليها في تحقيق النصر؛ فمعظم الحروب والحوادث التي شهدها العالم ويشهدها لها أبعاد اقتصادية بالدرجة الأولى⁽²³⁾.

مثلت ولادة النظام العالمي الجديد، الذي كان من أبرز معالمه انهيار الاتحاد السوفياتي السابق بسبب عدم قدرته على مجاراة القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاء النظام الاقتصادي الاشتراكي بوصفه منافساً للرأسمالية العالمية، وازدياد أهمية الاقتصاد بوصفه عاملاً مهماً من عوامل بقاء الدولة واستمرارها، هاجساً قوياً لكثير من الدول لإعادة ترتيب أولوياتها في اتجاه التنمية الاقتصادية وتقوية اقتصاداتها بعدّها العنصر الأشد أهمية في منظومة أمنها الوطني والقومي وعنوان بقائها واستمرارها⁽²⁴⁾. فوفقاً لجين - ينغ سو Jin-Yung Suh، يتطلب بناء مقومات الدور المستقبلي للصين تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث وإعطاء أولوية للمصالح الاقتصادية على حساب تراجع تدريجي للفكر الأيديولوجي، بوصفها أهدافاً مهمة للسياسة الخارجية، كما يستدعي توسيع البناء العسكري وأسبابه وجود وفرة في الإمكانيات والموارد ناتجة من تزايد القوة الاقتصادية⁽²⁵⁾.

إن النظام الاقتصادي الجديد، من خلال توفيره البيئة الملائمة لتأثير الفاعلين الدوليين في الأسواق المالية وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة وتحركات رؤوس الأموال وتوفير المعلومات وبراءات الاختراع، هيأ الظروف والمعطيات الملائمة للسيطرة الاقتصادية غير المباشرة على الموارد من دون الحاجة إلى اللجوء إلى الإشراف المباشر عليها؛ فالقوة الاقتصادية الأمريكية الهائلة منحت الولايات المتحدة الأمريكية أضعاف ما أعطته القوة العسكرية؛ فخروج الأخيرة من الحرب العالمية الثانية بوصفها أكبر قوة اقتصادية عالمية، مكّنها من فرض رؤيتها الاقتصادية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال ما عُرف بمشروع وايت⁽²⁶⁾ (الأميركي) في اتفاقية بريتون وودز واستبعاد مشروع كينز (البريطاني)⁽²⁷⁾ على الرغم من خروج بريطانيا بوصفها أحد الأطراف

ينبغي لها أن تقود العمليات السياسية⁽¹⁹⁾، والابتعاد عن المبدأ السابق الداعي إلى السماح للسياسة بقيادة الاقتصاد⁽²⁰⁾.

• يؤدي تنوع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات نموه إضافة إلى التقنية العالية في العملية الإنتاجية إلى زيادة الدخل القومي للدولة وتحقيق الرفاهية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي ويحميه من التيارات السلبية الوافدة في ظل النظام العالمي الجديد.

• تعدّ القدرات الاقتصادية للدولة المصدر الرئيس المحدد لحجم قدراتها العسكرية وإمكانياتها ومدى تطورها؛ فهي تمثل - كما يصرح أنصار النظرية الواقعية - النابض الرئيس للقوة العسكرية؛ فالدول ذات الاقتصادات القوية يمكنها تحمّل تكاليف بناء قوة عسكرية أكبر مقارنة بتلك الدول ذات الاقتصادات الضعيفة⁽²¹⁾.

بناءً عليه، يُعدّ تمتع الدولة بقوة اقتصادية عالية وبحجم كبير من الناتج القومي عاملاً مساعداً في تحويل جزء كبير من هذا الناتج إلى خدمة الأشكال الأخرى المتنوعة من القوة، ومنها بناء القوة العسكرية وتمتين أسسها. وفي المقابل، فإن فقدان ذلك سينعكس سلباً على قدرتها العسكرية، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة تلازمية للقوة العسكرية بالقوة الاقتصادية. فامتلاك القوة الاقتصادية هو الشرط الأساسي الضروري غير الكافي لامتلاك قوة عسكرية فاعلة ومؤثرة للدولة⁽²²⁾.

4. أهمية القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية

منذ مطلع التسعينيات، بدأت النظريات السياسية التي أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسيرها وتأثيرها في العلاقات الدولية تميل نحو التغير والتسليم بدور هذا العنصر وأهميته في رسم شكل العلاقات الدولية وطبيعتها وتحديد موقع الدولة في سلم ترتيب الدول وتقدير مكانة أمنها القومي أو الإقليمي أو الدولي. فوفقاً للأوضاع الاقتصادية، تشكّل الدول غالبية اتجاهات علاقاتها

23 زكريا فواز، "الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية: دراسة في فكر آدم سميث"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 33 (تموز/ يوليو 2000).

24 هائل عبد المولى طشوش، مقدمة في العلاقات الدولية (إربد: جامعة اليرموك، 2010)، ص 58-74.

25 خضر عباس عطوان، "الصين ومستقبل علاقات القوى"، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 341 (تموز/ يوليو 2007)، ص 24-46.

26 هاري وايت Harry Dexter White مدير إدارة البحوث النقدية لوزارة الخزانة الأمريكية ثم مستشارها فيما بعد.

27 جون مينارد كينز (1883-1946) John Maynard Keynes مؤسس النظرية الاقتصادية الكينزية وأحد أهم المنظرين الاقتصاديين تأثيراً في القرن العشرين، وأحد عرّابي اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods.

19 Cynthia Weber, *International Relations Theory: A Critical Introduction*, 2nd ed. (London and New York: Routledge & Taylor & Francis Group, 2005), p. 105.

20 محمد عصام أكبر حوجة، "الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام 1990 إلى عام 2009"، رسالة ماجستير، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2010، ص 33.

21 مريم براهيم، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 120.

22 Gregory F. Treverton & Seth G. Jones, *Measuring National Power* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2005), p. 5.

أساسياً من معايير قياس قوتها، فضلاً عن كونه إحدى الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة تأثيراتها المحلية والإقليمية والدولية. ومن هنا، يمثل هذا التحول في إعادة ترتيب عناصر القوة الشاملة للدولة لصالح العنصر الاقتصادي وبروزه عنصراً يشغل المكانة القيادية في هذا الترتيب وتراجع أهمية عنصر القوة العسكرية الذي أصبح مسخراً لخدمة الأهداف الاقتصادية⁽³²⁾، عوامل أدت إلى جعل مبدأ توازن القوى الاقتصادية على الساحة الدولية يمثل عنصراً مهماً وحاسماً في العلاقات الدولية، ولا سيما أن عالم ما بعد الحرب الباردة يشهد تنافساً قوياً بين القوى الفاعلة على مسرح العلاقات الدولية الهادفة إلى السيطرة على مركز القيادة الدولية، وإلى أن تكون أحد عناصره الرئيسة.

لا تعني الزيادة في أهمية الموضوعات الاقتصادية الدولية وحساسيتها الاستبعاد الكلي والنهائي للقوة العسكرية في تقييم قوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي. فإذا كان استخدام القوة العسكرية أصبح أمراً مستبعداً بين القوى الكبرى، إذ تزداد أهمية القوة الاقتصادية في العلاقة بينهما، يبقى من غير المستبعد استخدام القوة العسكرية تجاه دول العالم النامي⁽³³⁾. كما أن ذلك لا يعني أن الموضوعات الاقتصادية التي احتلت ذلك الاهتمام لم تكن مثارة من قبل. ولكن ما حدث ولأسباب عديدة هو تغير في درجة الاهتمام وطبيعته من ناحية، وفي الهدف من وراء هذا الاهتمام من ناحية أخرى⁽³⁴⁾؛ فقد عدت المقومات الاقتصادية أهم مقومات القوة بكل أشكالها وأبعادها، بل أصبحت المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، وباتت المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً للتحركات السياسية والعسكرية الدولية والإقليمية.

ثانياً: منهجية قياس القوة الاقتصادية للدولة

قدم جيفري هارت⁽³⁵⁾ ثلاثة توجهات رئيسة لقياس القوة؛ يتمثل أولها بتوجه السيطرة على الموارد، ويشير ثانيها إلى السيطرة على الفواعل، أما التوجه الثالث فيعبر عنه بالسيطرة على الأحداث

32 جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي - الإسرائيلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 57.

33 مصطفى، ص 13؛ رضوان راضي العبد الله، "الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي"، في: مصطفى حمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، مصطفى الحرمان (محرر)، (عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية، 1994)، ص 60-74.

34 مصطفى، ص 13.

35 Jeffery Hart, "Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations," *International Organization*, vol. 30, no. 2 (Spring 1976), pp. 289-305.

المنتصرة في تلك الحرب، على نحو أعطاهما القدرة على احتلال مكانة بريطانيا في الاقتصاد العالمي واستبدال الجنيه الإسترليني بالدولار الأمريكي عملة عالمية تتم من خلالها معظم التعاملات الدولية وحتى بعض المعاملات المحلية⁽²⁸⁾. كما مكنت هذه القوة الاقتصادية الولايات المتحدة من الخروج منتصرة من حربها الباردة مع الاتحاد السوفياتي السابق بعد أن أدخلته في سباق تسلح عجز من خلالها عن تحمّل منافسة تحالف الرساميل المقام ضده⁽²⁹⁾. فضلاً عما تقدّم، ساهم عصر العولمة في تعديل هذا الترتيب في أولويات سياسات القوة لصالح القوة الاقتصادية، إضافة إلى إعادته تشكيل السياسات الدولية. وظهرت مفاهيم اقتصادية جديدة احتلت مكانة متقدمة وحظيت بأهمية على الأمن العسكري، كدولة التجارة Trading State ودولة المنافسة Competition State. وأصبحت الصورة الرمزية للدولة تتمثل بقدرتها على الترويج للصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي والتسويق لفكرة كونها دولة سياحية مرغوبة. وبناءً على ما يعرف بالقوة الناعمة Soft Power، يمكن أن تمثل القوة الاقتصادية جزءاً مهماً من الجاذبية والقابلية التصديرية للمبادئ الاقتصادية. وهو ما أكده إجماع واشنطن Washington Consensus في بداية العقد الأخير من القرن العشرين بوصفه نموذجاً للبلدان النامية⁽³⁰⁾. ويشير نازا ف. بول إلى أن القوة الاقتصادية الأمريكية فضلاً عن مبادئ الديمقراطية تمارسان تأثيراً أشد جاذبية من التهديد باستخدام قوتها العسكرية التقليدية منها والنووية⁽³¹⁾.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القول إن الدول أصبحت أكثر اعتمادية على قدراتها الاقتصادية من اعتمادها على قدراتها العسكرية في لعبة السياسة الدولية، وأصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على الدول الأخرى أكثر فاعلية نسبياً من التدخلات العسكرية. وبناءً عليه، أصبحت القوة الاقتصادية، في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، هدفاً تعمل الدول وتجتهد لامتلاكه وزيادة معدلات نموه وتقوم عليه أساساً قوتها الراهنة والمستقبلية، ومعياراً

28 بشار أحمد العراقي، "آليات النظام النقدي الدولي وأثرها في متغيرات نقدية في الأقطار النامية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص 25؛ فسان الغريب، مازق الإمبراطورية الأمريكية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 166-167.

29 رمضان عبد الله، "تحولات الاقتصاد العالمي: توازنات الثروة والقوة (الجزء الأول)"، *قراءات سياسية*، السنة 5، العدد 2 (1995)، ص 39-80.

30 Brian Hocking, "Rethinking the 'New' Public Diplomacy," in: Jan Melissen (ed.), *The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations* (London: Palgrave Macmillan, 2005), pp. 28-43.

31 Thazha V. Paul, "Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and their Contemporary Relevance," in: Thazha V. Paul, James J. Wirtz & Michel Fortmann (eds.), *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004), p. 10.

الأهمية النسبية التي يعطيها المستجيب لكل عنصر من العناصر التسعة الرئيسة للقوة الاقتصادية وتفرعاتها التي اعتمدها الدراسة أساساً لنموذجها الكمي. وجرى توزيع هذه الاستمارة على خبراء بلغ عددهم 20 خبيراً في العلوم الاقتصادية والمالية. ومن خلال نتائجها، جرى استخلاص أهمية كل عنصر من هذه العناصر فضلاً عن تحديد أوزانها النسبية⁽⁴¹⁾. وفي خطوة لاحقة، سيتم إعطاء قيمة لكل عنصر ولكل دولة مقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة لإمكانية ترتيبها؛ وذلك عن طريق إيجاد القيمة المعيارية لكل عنصر كما في المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ر) - المتوسط الحسابي (ح)}}{\frac{\text{مجموع (ح ر - ح)}}{\sqrt{\text{عدد الوحدات (دول الدراسة) (ن)}}}$$

الانحراف المعياري

من خلال نتائج هذه المعادلة يمكن إعطاء ترتيب داخلي للعنصر بين دول الدراسة، وبقيمة قابلة لإجراء العمليات الحسابية في المراحل التالية، التي يتم من خلالها إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعناصر بما يتفق وطريقة الوزن النسبي الوارد ضمن تحكيم الخبراء بحيث يكون الترتيب تنازلياً؛ أي إن الأكبر هو الأقوى. ومن ثم، يتم ضرب القيمة المعيارية

41 لتحديد الأوزان النسبية لعناصر القوة الاقتصادية الرئيسة والفرعية تم اتباع الخطوات التالية: بعد أن تم الحصول على استمارات الاستبيان التي وزعت على الخبراء والتي تم من خلالها إعطاء أرقام ترتيبية تنازلية لعناصر القوة الاقتصادية الرئيسة (العناصر التسعة)، أي الأهم يعطى رقم (1) وهكذا إلى رقم (9) الذي يعطى للعنصر الأقل أهمية (بحسب رأي كل خبير). وهكذا أيضاً بالنسبة إلى العناصر الفرعية المدرجة ضمن كل عنصر من العناصر الرئيسة. بعد ذلك جرى إفراغ البيانات المدرجة في استمارات الاستبيان في جداول خاصة؛ بحيث يتم جمع الأرقام المعطاة لكل عنصر من العناصر (سواء الرئيسة أو الفرعية). بحيث يظهر لنا أمام كل عنصر 20 رقماً بعدد استمارات الاستبيان، يجري بعد ذلك جمع هذه الأرقام. بعد أن يظهر لدينا رقم (مجموع الأرقام الـ 20) أمام كل عنصر من العناصر الفرعية (على سبيل المثال) لأحد العناصر الرئيسة، إذ إن هذه الأرقام مرتبة من الأصغر إلى الأعلى؛ بحيث يعبر الرقم الأصغر عن العنصر الأكثر أهمية والرقم الأكبر هو الأقل أهمية ويأخذ في التسلسل المرتبة الأخيرة. ويهدف ترتيب العناصر الفرعية (لكل عنصر رئيس) بحسب أهميته النسبية، بعد ترتيب هذه العناصر بحيث تكون من الأعلى قيمة إلى الأدنى قيمة واستخراج أهميته النسبية لباقي العناصر التي سيكون مجموعها مساوياً لـ 100%، بحيث يحصل كل عنصر من العناصر الأساسية على أهميته النسبية بالنسبة إلى العناصر الرئيسة جميعاً، ويحصل كل عنصر من العناصر الفرعية ضمن العنصر الرئيس على أهميته النسبية بالنسبة إلى العناصر الفرعية المكونة للعنصر الرئيس.

والمخرجات⁽³⁶⁾. ولأغراض الدراسة ولصعوبة استخدام التوجهين الأخيرين وعدم القدرة على تحويلهما إلى مقادير كمية قابلة للقياس، ونظراً إلى عدّ الإمكانات المادية والمعنوية المختلفة للدولة الموارد الرئيسة التي يمكن استخدامها على المدى الطويل لامتلاك قدراتها القومية التي تستند إليها، وتطويرها عند ممارسة تأثيراتها الفعالة في سلوك الدول الأخرى وضمن الاتجاهات التي تحقق مصالحها القومية، فقد مثلت تلك الإمكانات أهمية قصوى في بناء قوة الدولة القومية؛ فوزن الدولة ضمن هيكل القوى العالمية عادة ما يتحدد من خلال طبيعة القدرات التي يمكن أن تمتلكها. من هنا، جرى اعتماد التوجه الأول، إذ يتم قياس القوة وفقاً لقدرة الدولة على التحكم في الموارد والذي يهتم بالموارد، وامتلاكها وتوظيفها لإنتاج القوة؛ فهو يركز على حجم المتغيرات الاقتصادية وما يتبعها من موارد تمتلكها الدولة وتعتبر مؤشرات للقوة تستخدم في الدراسات الإمبريقية كونها تمكّن دارسيها من ترتيب الدول على نحو مقبول وعلى أساس مؤشرات وعوامل محددة⁽³⁷⁾.

وفي محاولة للوصول إلى أسلوب كمي قادر على قياس القوة الاقتصادية للدولة وعلى النحو الذي يوفر قيمة مطلقة قابلة للتمثيل والمقارنة، ويُسبق ذلك بتصور نظري للمتغيرات التي تقوم بدور حاسم في تشكيلها، جرى الاعتماد أساساً على الأسلوب الكمي المستخدم في دراسة جمال زهران، ودراسة صبري مصطفى البياتي ومها ذياب حميد المستندتين أساساً إلى دراسة راي كلين⁽³⁸⁾. ونظراً إلى فقدان المقياس المحدد لأهمية كل عنصر من عناصر القوة الاقتصادية الرئيسة ووزنه، وتجنباً لأي انحياز أو تحكّم من جانب الباحث سواء في إعداد ترتيب معين للعناصر أو إعداد أوزان معينة قد لا تعكس الحقيقة من ناحية أخرى، فقد اعتمدت منهجية دلفي Delphi Technique⁽³⁹⁾، كونها تعدّ منهجاً حديسياً يستهدف تنظيم الإجماع حول أحداث موضوع معين وصلته وزيادته، بين مجموعة من الخبراء ذوي الصلة بموضوع التنبؤ⁽⁴⁰⁾. ولتنفيذ متطلبات هذا الأسلوب جرى إعداد استمارة استبيان (الملحق) تتضمن أسئلة عن

36 Chin-Lung Chang, "A Measure of National Power," Fo-gaung University (2004), p. 4.

37 سليمان، ص 8-9.

38 Ray S. Cline, *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's* (Boulder, CO: Westview Press, 1980).

39 يعتبر هلمر ودلكاي Helmer & Delkey من أوائل الذين أضفوا مزيداً من العلمية على عملية التنبؤ بالمستقبل، وكان ذلك في بداية الستينيات من القرن الماضي. وقد أطلقا على طريقتهم هذه اسم دلفي Delphi التي اشتقت من اسم معبد يوناني قديم، يعدّ من أهم مراكز التنبؤ في بلاد اليونان القديمة.

40 صبري مصطفى البياتي ومها ذياب حميد، "قياس قوة الدولة: دراسة في الواقع العربي"، المستقبل العربي، السنة 24، العدد 277 (آذار/ مارس 2002)، ص 34-45.

وأربعين مؤشرًا وعنصرًا فرعيًا (الملحق)، وتفرغ ما ورد فيها من معلومات ومعالجتها رياضياً، جرى الوصول إلى الصورة النهائية لاستمارة القياس، ورُتبت فيها العناصر الرئيسة ومؤشراتها الفرعية ترتيبًا تنازليًا وبحسب أوزانها النسبية من الأكبر إلى الأصغر، كما ورد في الجدولين (1) و(2).

• استنادًا إلى البيانات الخاصة بالعناصر والمؤشرات الفرعية للبلدان عينة الدراسة لسنة 2015 المستخلصة من التقارير الصادرة عن البنك الدولي⁽⁴⁴⁾ وصندوق النقد الدولي IMF ومنظمة الشفافية العالمية⁽⁴⁵⁾، وبعد معالجتها كمياً وفقاً للمنهجية المعتمدة والموضحة سابقاً، تم تحديد القيم المعيارية لكل عنصر من العناصر والمؤشرات الفرعية ولكل دولة، كما يوضح الجدول (3)، التي رُتبت قيمها تنازلياً كما في الجدول (4).

• يتضح من الجدول (4) أن الأردن قد حصل على أعلى قيم معيارية لـ 10 مؤشرات فرعية، تلتها قطر لـ 8 مؤشرات، وتركيا لـ 6 مؤشرات، والجزائر والإمارات وإسرائيل لـ 4 مؤشرات لكل منها، والمغرب لـ 3 مؤشرات، ومصر وإيران لمؤشرين لكل منهما، والسعودية وتونس لمؤشر واحد، ولم تحصل البحرين وعمان والكويت على أي أعلى قيمة لأي مؤشر من تلك المؤشرات. في المقابل حصلت مصر على أقل قيم معيارية لـ 8 مؤشرات فرعية، تلتها البحرين وقطر والمغرب لـ 5 مؤشرات، والجزائر لـ 4 مؤشرات، والسعودية والكويت والأردن لـ 3 مؤشرات، والإمارات وتونس وإيران لمؤشر واحد، في حين لم تحصل عُمان وإسرائيل وتركيا على أي قيمة دنيا، وذلك كما هو موضح في الجدول (5) الذي يبيّن، فضلاً عن مقدار ما حصلت عليه كل دولة من دول العينة على أعلى قيمة معيارية وكذلك أداؤها، عدد المؤشرات ذات التأثير الإيجابي في القوة الاقتصادية وعدد المؤشرات ذات التأثير السلبي. فالجزائر على سبيل المثال حصلت على أعلى قيمة لـ 3 مؤشرات تسبب زيادتها ارتفاعاً في قوة الدولة الاقتصادية وهي الإيرادات الضريبية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال والمساحة، في حين حصلت على أعلى قيمة لمؤشر الإعانات والتحويلات الأخرى الذي تسبب زيادته انخفاضاً في قوة الدولة الاقتصادية. كما حصلت الجزائر من جانب آخر على أدنى قيمة لـ 4 مؤشرات تسبب زيادتها ارتفاعاً في قوة الدولة الاقتصادية وهي فروع البنوك التجارية ومستخدمو الإنترنت والسيطرة على الفساد

لكل عنصر بعد إعادة ترتيبه في الوزن النسبي المقابل له والمستخلص من واقع آراء الخبراء. ونظراً إلى كون القوة الاقتصادية للدولة هي الحصيلة النهائية لصراع وتجادب بين كتلتين متناقضتين إحداهما رافعة للقوة الاقتصادية وأخرى محددة لها، تجمع نتائج الضرب لكل العناصر الفرعية الرافعة للقوة الاقتصادية وتطرح منها نتائج الضرب للعناصر المحددة للقوة الاقتصادية داخل كل عنصر رئيس على انفراد لينتج منها مجموعات من الأوزان لكل عنصر رئيس على انفراد ولكل دولة بطريقة منفصلة. وجمع القيم الكلية الصافية لأوزان العناصر الرئيسة يتم الحصول على القوة الاقتصادية للدولة؛ أي:

القوة الاقتصادية للدولة = وزن القدرة الديموغرافية + وزن القدرة المالية والمصرفية والنقدية + وزن القدرة المالية العامة + وزن القدرة للقطاع الخارجي + وزن القدرة الاقتصادية الكلية + وزن القدرة التعليمية + وزن القدرة الصحية + وزن قدرة البنى التحتية + وزن قدرة التمكين.

وبتطبيق المعادلة السابقة ولكل دولة من دول الدراسة يمكن الحصول على نتائج تساعد في ترتيب الدول عينة الدراسة بحسب قوتها الاقتصادية تنازلياً؛ أي إن الدولة التي تحصل على وزن أكبر هي الأقوى اقتصادياً⁽⁴²⁾.

ثالثاً: قياس القوة الاقتصادية لدول عينة الدراسة وتحليل النتائج

بتطبيق ما طُرح من منهجية قياس القوة الاقتصادية على دول العينة المتمثلة بإحدى عشرة دولة عربية (الإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والأردن) كونها دولاً عربية مستقرة سياسياً وأمنياً⁽⁴³⁾، أضيف إليها، لأغراض المقارنة وتحديد مكانتها الاقتصادية إقليمياً ومعرفة موقعها التنافسي ضمن ميزان القوى الاقتصادية، الدول الإقليمية الرئيسة المجاورة لها والمؤثرة في الأحداث الاقتصادية والسياسية للمنطقة والمتمثلة بتركيا وإيران فضلاً عن إسرائيل.

من خلال الجدول (2) جرى تشخيص مجموعة من النتائج يمكن استعراضها كما يلي:

• بعد حصر استمارة الاستبيان الموزعة على خبراء العلوم الاقتصادية والمالية والتي اشتملت على تسعة عناصر رئيسة تضمنت خمسة

44 World Bank, "World Development Indicators," 2015, at: <https://goo.gl/HtQvYB>

45 Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2015," 2016, at: <https://goo.gl/ZxcJRr>

42 زهران، ص 22-23.

43 جرى استبعاد الدول العربية الأخرى كونها تفتقر إلى الاستقرار السياسي أو الأمني الذي يشهده مؤشراتنا الاقتصادية ويفقدها جزءاً كبيراً من دقتها وصدقيتها، الأمر الذي لا يصلح معه قياس قوتها الاقتصادية في الوقت الحالي.

يشير الجدول (8) الذي يعكس التعبير الكمي للقوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة وفق منظومة العناصر والمؤشرات الرئيسة والفرعية المحددة في استمارة الاستبيان، ولبيانات الخاصة بعام 2015، إلى ما يأتي:

- احتلت إسرائيل الترتيب الأول بتفوق واضح في امتلاك القوة الاقتصادية وبوزن 20876.20 وبنسبة 9.737778% من إجمالي أوزان القوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة أي بفارق 2922.58 نقطة و1.363% عن أقرب منافساتها (قطر). وهو الفارق الأكبر بين أي دولتين. وبفارق 9119.80 نقطة و4.2539% عن أبعد منافساتها (مصر). ومن ثم، هناك فجوة بين إسرائيل والدول الأخرى هي الأكبر بين جميع الدول؛ فقد مثلت القوة الاقتصادية لأقرب منافساتها (قطر) ما نسبته 86% من قوتها الاقتصادية، في حين سجّلت القوة الاقتصادية لمصر ما نسبته 56.31485% من القوة الاقتصادية لإسرائيل، كما يوضح الجدول (9).

- يوضح العمود (2) في الجدول (9) حجم الفروق والفجوات بين القوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة وبحسب ترتيبها، التي بلغت أقصاها 2922.58 نقطة بين إسرائيل وقطر وأدناها 6.9400 بين البحرين والجزائر. كما يوضح العمود (2) حجم الفجوة في النقاط بين إسرائيل بعدها الأقوى اقتصادياً والدول الأخرى عينة الدراسة والتي بدأت بـ 2922.58 نقطة بين إسرائيل وأقرب منافساتها قطر وصولاً إلى 9119.80 بين إسرائيل ومصر، وهو ما يمثّل نحو 34.68% من إجمالي القوة الاقتصادية لإسرائيل. من جانب آخر، يتضح من خلال العمود (4) أن الفرق في وزن القوة الاقتصادية بين الدول المتتابة قد بلغ أقصاه بين إسرائيل وقطر 1.363263، تلاه الفرق بين قطر والسعودية 0.703033، ومن ثم بين تونس ومصر 0.534844، في حين تقاربت الفروق تقارباً كبيراً بين الدول، السعودية وتركيا وبين تركيا والإمارات وكذلك بين الجزائر والكويت وبين عُمان والمغرب. وهو أمر يعكس تباعد القوة الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأخرى وتقاربها بين السعودية وتركيا وبين تركيا والإمارات وكذلك بين الجزائر والكويت وبين عُمان والمغرب. كما يعكس العمود (5) وزن القوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة نسبةً إلى وزن القوة الاقتصادية لإسرائيل بعدها الأقوى اقتصادياً ضمن العينة، موضحاً أن أقصى نسبة كانت من نصيب الإمارات التي بلغت قوتها الاقتصادية 86.00042% من القوة الاقتصادية لإسرائيل وبلغت أدناها من نصيب مصر التي بلغت قوتها الاقتصادية 56.31485% من القوة الاقتصادية لإسرائيل.

وسيادة القانون، في حين لم تحصل على أدنى قيمة لأي مؤشر تسبّب زيادته انخفاض القوة الاقتصادية للدولة.

- بضرِب القيم المعيارية ولكل عنصر من العناصر والمؤشرات الفرعية ولكل دولة (الجدول 3) بالأوزان النسبية لها (الجدول 2) جرى التوصل إلى وزن القدرات الاقتصادية للعناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة مرتبة تنازلياً والتي يعكسها الجدول (6).

يبين الجدول (6) امتلاك إسرائيل أعلى أوزان لـ 3 عناصر رئيسة للقوة الاقتصادية للدولة؛ هي القدرة التعليمية، وقدرة القطاع الخارجي، والقدرة الصحية. في حين حصلت قطر على أعلى أوزان لعنصرين من العناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية للدولة؛ هما القدرة الاقتصادية الكلية، وقدرة التمكين. أما المغرب وتركيا والجزائر والأردن فقد حصل كل منها على أعلى وزن لأحد العناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية؛ وهي على التوالي القدرة المالية والمصرفية والنقدية، وقدرة البنى التحتية، وقدرة المالية العامة، والقدرة الديموغرافية. في المقابل، حصلت مصر على أدنى أوزان لـ 3 عناصر رئيسة للقوة الاقتصادية للدولة؛ وهي على التوالي القدرة الاقتصادية الكلية، والقدرة المالية والمصرفية والنقدية، وقدرة المالية العامة. في حين حصلت الجزائر وقطر وإيران والأردن والسعودية والإمارات على أدنى وزن لأحد العناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية؛ وهي على التوالي القدرة التعليمية، وقدرة القطاع الخارجي، وقدرة التمكين، والقدرة الاقتصادية الكلية، والقدرة الصحية، والقدرة الديموغرافية.

- بضرِب أوزان القدرات الاقتصادية لكل عنصر من العناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية ولكل دولة من دول عينة الدراسة، الجدول (6)، في الوزن النسبي لتلك العناصر، الجدول (1)، نحصل على القدرات الاقتصادية الموزونة⁽⁴⁶⁾ (الأوزان النسبية) لكل عنصر من العناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية ولكل دولة من دول العينة والموضحة في الجدول (7).

- بجمع قيم القدرات الاقتصادية الموزونة لكل عنصر من العناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية ولكل دولة ينتج لدينا إجمالي القوة الاقتصادية لكل دولة مقارنة بالدول الأخرى عينة الدراسة ومرتبته ترتيباً تنازلياً، كما يبين الجدول (8) والشكل.

46 تمت عملية الضرب هذه من أجل الحصول على نتائج تكون أكثر دقة وتعبيراً عن الواقع الفعلي، إذ يعامل كل عنصر من العناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية بحسب أهميته النسبية والمبنية أساساً على آراء الخبراء.

الجدول (1)
الأوزان النسبية للعناصر الرئيسة المكونة للقوة الاقتصادية

الترتيب	عناصر القوة الاقتصادية	الوزن النسبي
.1	عناصر القدرة الاقتصادية الكلية	26.03
.2	عناصر القدرة التعليمية	11.029
.3	عناصر القدرة المالية والمصرفية والنقدية	10.495
.4	عناصر القدرة للقطاع الخارجي	10.167
.5	عناصر التمكين	9.7126
.6	عناصر قدرة البنى التحتية	9.2964
.7	عناصر القدرة المالية العامة	9.1654
.8	عناصر القدرة الصحية	8.3429
.9	عناصر القدرة الديموغرافية	5.7588
	المجموع	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

الجدول (2)
الأوزان النسبية للعناصر الرئيسة والفرعية المكونة للقوة الاقتصادية

الترتيب	عناصر القوة الاقتصادية	الأهمية النسبية
أولاً	عناصر القدرة الاقتصادية الكلية	26.03
.1	إجمالي الادخار (نسبة من إجمالي الدخل القومي GNI)	16.878
.2	معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (نسبة سنويًا)	12.244
.3	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي معدلًا بالقدرة الشرائية (2011 PPP) بالدولار	11.354
.4	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	11.151
.5	التنفقات الاستهلاكية النهائية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	9.4620
.6	العاملون في الزراعة (نسبة من إجمالي الأيدي العاملة)	8.673
.7	معدل البطالة	8.0063
7	العاملون في الخدمات (نسبة من إجمالي الأيدي العاملة)	8.0063
.8	العاملون في الصناعة (نسبة من إجمالي الأيدي العاملة)	7.4344
.9	المساحة (كلم ²)	6.7879
ثانيًا	عناصر القدرة التعليمية	11.029
.1	الإنفاق العام على التعليم (نسبة من الإنفاق الحكومي)	35.141
.2	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (نسبة من السكان)	24.939
.3	الالتحاق بالتعليم العالي (نسبة من الإجمالي)	22.738

17.180	الإنفاق على البحث والتطوير (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	4.
10.495	عناصر القدرة المالية والمصرفية والنقدية	ثالثاً
18.206	سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأميركي)	1.
17.751	نسبة رأس مال البنك إلى موجوداته (%)	2.
16.905	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	3.
15.107	إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد.	4.
11.834	رسملة السوق المالية للشركات المدرجة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	5.
11.640	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)	6.
8.5548	معدل التضخم (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)	7.
10.167	عناصر القدرة للقطاع الخارجي	رابعاً
26.328	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	1.
20.568	التجارة (الانكشاف الاقتصادي)	2.
14.959	تدفقات تحويلات العاملين (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	3.
13.432	السياحة الدولية (مليون سائح)	4.
13.164	إجمالي خدمة الدين (نسبة من إجمالي الدخل القومي)	5.
11.547	أرصدة الدين الخارجي (نسبة من إجمالي الدخل القومي)	6.
9.7126	عناصر التمكين	خامساً
34.957	الاستقرار السياسي	1.
27.966	سيادة القانون	2.
21.186	السيطرة على الفساد	3.
15.889	التباين في توزيع الدخل (معامل جيني)	4.
9.2964	عناصر قدرة البنى التحتية	سادساً
31.581	السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال	1.
30.265	خطوط السكك الحديدية	2.
22.011	مستخدمو الإنترنت (لكل 100 شخص)	3.
16.141	النقل الجوي (عدد الرحلات لشركات النقل المسجلة على مستوى العالم)	4.
10.495	عناصر القدرة المالية العامة	سابعاً
38.644	الإيرادات الضريبية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	1.
31.164	الدين العام (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	2.
30.190	إعانات وتحويلات أخرى (نسبة من النفقات)	3.
8.3429	عناصر القدرة الصحية	ثامناً
40.113	الإنفاق على الصحة (نسبة من الإنفاق الحكومي)	1.
38.203	عدد الأطباء (لكل 10000 شخص)	2.
21.683	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	3.
5.7588	عناصر القدرة الديموغرافية	تاسعاً
31.649	إجمالي عدد السكان	1.
25.319	معدل الإعالة	2.
24.503	السكان في المناطق الحضرية (نسبة من إجمالي عدد السكان)	3.
18.526	معدل الخصوبة	4.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

الجدول (3)
القيم المعيارية للعناصر والمؤشرات الفرعية للقوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة

المتغيرات/ الدول	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	تونس	الجزائر	مصر	المغرب	الأردن	إسرائيل	إيران	تركيا
أولاً: عناصر القدرة الاقتصادية الكلية														
إجمالي الادخار	3.05	2.99	2.88	3.04	4.43	3.46	1.34	3.04	1.02	1.78	0.86	1.87	2.75	1.52
معدل النمو في نصيب الفرد	2.89	2.70	1.84	0.46-	1.62	0.72-	2.02	2.07	1.39	1.77	1.70	1.63	2.51	2.02
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	3.84	3.15	3.59	3.04	5.75	4.55	2.29	2.37	2.29	2.18	2.32	2.91	2.44	2.54
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	2.65	1.66	3.08	2.36	2.53	1.60	2.35	5.29	1.38	3.62	3.10	2.10	3.77	2.14
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	1.39	1.44	1.56	1.40	0.00	0.97	3.11	1.40	3.42	2.66	3.58	2.57	1.68	2.87
العاملون في الزراعة	2.44	2.22	2.52	2.56	2.24	2.35	3.49	3.04	4.59	5.43	2.29	2.27	3.91	4.12
معدل البطالة	1.76	1.84	2.26	2.66	0.94	1.61	4.18	3.23	4.15	3.41	3.63	2.41	4.05	3.16
العاملون في الخدمات	3.43	2.64	3.59	2.30	1.48	3.65	1.69	2.34	1.50	0.92	3.98	3.73	1.46	1.75
العاملون في الصناعة	2.71	3.12	2.32	3.30	6.24	2.48	2.84	2.42	2.78	2.51	2.02	2.47	3.84	3.06
المساحة	2.49	2.38	5.03	2.76	2.40	2.41	2.57	5.31	3.62	2.93	2.49	2.41	4.53	3.35
ثانياً: عناصر القدرة التعليمية														
الإنفاق العام على التعليم	3.33	3.37	3.78	3.63	3.32	3.56	3.97	3.64	3.56	4.04	4.19	3.87	3.54	3.40
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	2.20	2.66	2.64	1.89	2.87	2.75	1.18	0.47	0.60	0.07-	2.99	2.98	1.64	2.69
الالتحاق بالتعليم العالي	1.95	2.40	3.84	2.11	1.30	2.11	2.51	2.28	2.23	1.42	3.21	4.42	3.67	4.48
الإنفاق على البحث والتطوير	1.92	0.36	0.36	0.36	0.36	0.36	4.26	0.36	1.53	2.70	1.53	15.17	2.70	3.48
ثالثاً: عناصر القدرة المالية والمصرفية والنقدية														
سعر الصرف الرسمي	3.44	3.44	3.44	3.44	3.44	3.44	3.44	3.45	3.44	3.44	3.44	3.44	7.33	3.44
نسبة رأس مال البنك إلى أصوله	3.23	3.19	3.23	2.97	3.10	2.79	0.62	1.10	0.70	1.75	3.32	0.99	2.66	2.66
الائتمان المقدم للقطاع الخاص	2.42	2.48	0.13	1.31	2.35	1.64	2.61	0.43	2.68	3.48	3.38	2.55	0.83	2.63
إجمالي الاحتياطيات	2.97	2.62	5.71	2.73	2.97	3.13	2.64	5.63	2.54	2.79	2.99	3.32	2.89	2.89
فروع البنوك التجارية	1.47	2.23	1.01	2.23	1.94	2.39	2.62	0.25	0.21	3.77	2.91	2.79	2.77	2.91
معدل التضخم	2.75	2.84	2.82	2.45	2.91	2.87	3.33	2.87	4.50	2.32	2.85	2.33	6.08	4.21
رابعاً: عناصر القدرة للقطاع الخارجي														

1.89	1.33	3.64	4.48	3.01	2.17	1.33	2.38	1.47	0.48	2.17	1.61	2.87	2.59	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
1.71	1.22	1.80	3.23	2.32	1.11	1.79	2.87	2.85	2.86	3.32	2.34	3.31	5.06	الانكشاف الاقتصادي
2.78	2.80	2.82	5.85	4.65	4.78	2.78	4.18	2.74	2.81	2.75	2.75	2.74	2.74	تدفقات تحويلات العاملين
6.46	2.79	2.59	2.70	3.37	3.28	2.56	2.96	2.30	2.55	2.44	3.28	3.75	3.05	السياحة الدولية
5.69	2.73	2.69	3.88	4.67	3.21	2.81	5.02	2.69	2.69	2.69	2.69	2.69	2.69	إجمالي خدمة الدين
4.48	3.37	2.50	5.47	4.10	3.19	2.60	4.80	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	أرصدة الدين الخارجي
خامساً: عناصر التمكين														
2.18	2.37	2.22	2.74	2.89	2.01	2.10	2.29	3.78	4.99	4.39	3.10	2.27	4.70	الاستقرار السياسي
1.88	0.37-	3.04	2.28	1.72	0.48	0.19	1.57	1.91	2.95	2.55	2.17	2.31	2.71	سيادة القانون
2.24	1.07	3.62	2.71	2.04	0.92	0.89	2.36	2.01	4.00	2.80	2.59	2.89	4.09	السيطرة على الفساد
3.44	2.85	4.28	1.35	3.67	0.42	1.88	2.04	2.10	3.74	3.35	2.74	2.74	2.84	التباين في توزيع الدخل
سادساً: عناصر قدرة البنى التحتية														
2.93	5.11	4.93	1.81	2.05	2.06	2.08	2.15	2.71	3.11	2.25	2.62	3.38	3.49	المشمولون في شبكة الهاتف النقال
5.49	5.01	2.72	2.50	3	3.96	3.65	3.54	2.34	2.34	2.34	2.78	2.34	2.34	خطوط السكك الحديدية
1.70	1.18	2.61	1.38	1.96	0.83	0.22	1.48	2.94	3.51	2.55	2.26	3.49	3.46	مستخدمو الإنترنت
6.45	3.33	2.82	2.69	2.87	2.98	2.81	2.73	2.64	3.31	2.74	3.87	2.78	4.44	النقل الجوي
سابعاً: عناصر القدرة المالية العامة														
3.49	2.40	3.65	3.03	3.87	2.84	5.04	3.55	1.70	2.97	1.87	1.63	1.73	1.67	الإيرادات الضريبية
3.87	2.34	2.34	4.61	4.31	5.25	2.34	3.85	2.34	2.34	2.51	2.34	3.53	2.40	الدين العام
5.52	4.42	5.67	5.05	5.89	4.86	7.06	5.57	3.72	5.00	3.89	3.66	3.76	3.69	إعانات وتحويلات أخرى
ثامناً: عناصر القدرة الصحية														
2.74	3.35	3.63	3.63	2.96	2.46	3.29	3.57	1.24	0.85	1.07	1.40	2.35	1.40	الإنفاق على الصحة
2.90	2.43	3.83	3.38	2.27	3.54	2.61	2.62	2.94	6.34	3.19	2.36	2.44	3.02	عدد الأطباء
1.93	1.97	4.77	1.41	1.41	0.25	2.53	1.73	1.57	3.09	2.53	1.53	2.45	2.61	العمر المتوقع عند الولادة
تاسعاً: عناصر القدرة الديموغرافية														
4.74	4.83	2.42	2.42	3.30	5.00	3.52	2.54	2.28	2.24	2.29	3.16	2.20	2.48	إجمالي عدد السكان
4.07	4.51	3.18	2.89	4.07	3.48	4.07	4.36	4.65	6.27	5.10	4.21	5.39	6.42	معدل الإعالة
1.45	1.12	2.65	2.06	0.35	0.60-	1.53	0.95	3.07	3.13	1.44	2.03	2.43	2.18	السكان في المناطق الحضرية
1.63	1.18	3.40	4.28	3.18	3.18	3.18	1.41	2.73	1.63	3.40	2.96	1.63	0.96	معدل الخصوبة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخلصة من التقارير الدولية.

الجدول (4)
الترتيب التنافسي للدول وفقاً للقيم المعيارية لعناصر القدرات الاقتصادية

المتغيرات الدول	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	تونس	الجزائر	مصر	المغرب	الأردن	إسرائيل	إيران	تركيا
أولاً: عناصر القدرة الاقتصادية الكلية														
إجمالي الادخار	3	6	7	4	1	2	12	5	13	10	14	9	8	11
معدل النمو في نصيب الفرد	1	2	7	13	11	14	6	4	12	8	9	10	3	5
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	3	5	4	6	1	2	13	10	12	14	11	7	9	8
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	6	12	5	8	7	13	9	1	14	3	4	11	2	10
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	12	9	8	11	14	13	3	10	2	5	1	6	7	4
العاملون في الزراعة	9	14	8	7	13	10	5	6	2	1	11	12	4	3
معدل البطالة	12	11	10	8	14	13	1	6	2	5	4	9	3	7
العاملون في الخدمات	5	6	4	8	12	3	10	7	11	14	1	2	13	9
العاملون في الصناعة	8	4	13	3	1	10	6	13	7	9	14	11	2	5
المساحة	10	14	2	7	13	12	8	12	4	6	9	11	3	5
ثانياً: عناصر القدرة التعليمية														
الإنفاق العام على التعليم	13	12	5	7	14	8	3	6	9	2	1	4	10	11
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	8	6	7	9	3	4	11	13	12	14	1	2	10	5
الالتحاق بالتعليم العالي	12	7	3	11	14	10	6	8	9	13	5	2	4	1
الإنفاق على البحث والتطوير	6	10	9	13	14	12	2	11	8	5	7	1	4	3
ثالثاً: عناصر القدرة المالية والمصرفية والنقدية														
سعر الصرف الرسمي	7	13	5	12	6	14	10	2	4	3	11	8	1	9
نسبة رأس مال البنك/ أصوله	3	4	2	6	5	7	14	11	13	10	1	12	8	9
الائتمان المقدم للقطاع الخاص	8	7	14	11	9	10	5	13	3	1	2	6	12	4
إجمالي الاحتياطيات	6	13	1	11	7	11	4	12	2	14	10	5	3	8
رسملة السوق المالية	7	5	6	9	1	2	13	14	12	8	3	4	11	10
فروع البنوك التجارية	11	8	12	9	10	7	6	13	14	1	2	4	5	3
معدل التضخم	11	9	10	12	5	7	4	6	2	14	8	13	1	3

رابعاً: عناصر القدرة للقطاع الخارجي														
9	12	2	1	3	7	13	6	11	14	8	10	4	5	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
12	13	10	4	9	14	11	5	7	6	2	8	3	1	الانكشاف الاقتصادي
9	7	5	1	3	2	8	4	12	6	10	11	14	13	تدفقات تحويلات العاملين
1	8	10	9	3	4	11	7	14	12	13	5	2	6	السياحة الدولية
1	6	8	4	3	5	7	2	8	8	8	8	8	8	إجمالي خدمة الدين
3	5	8	1	4	6	7	2	8	8	8	8	8	8	أرصدة الدين الخارجي
خامساً: عناصر التمكين														
12	8	11	7	6	14	13	9	4	1	3	5	10	2	الاستقرار السياسي
9	14	1	6	10	12	14	11	8	2	4	7	5	3	سيادة القانون
9	12	3	6	10	13	14	8	11	2	5	7	4	1	السيطرة على الفساد
4	6	1	13	3	14	12	11	10	2	5	9	8	7	التباين في توزيع الدخل
سادساً: عناصر قدرة البنى التحتية														
1	6	2	14	13	12	11	10	7	5	9	8	4	3	المشمولون في شبكة الهاتف النقال
1	2	7	8	6	3	4	5	9	9	9	9	10	9	خطوط السكك الحديدية
9	12	5	11	8	13	14	10	4	1	6	7	2	3	مستخدمو الإنترنت
1	4	8	13	7	6	9	12	14	5	11	3	10	2	النقل الجوي
سابعاً: عناصر القدرة المالية العامة														
5	9	3	6	2	8	1	4	12	7	10	14	11	13	الإيرادات الضريبية
4	14	13	2	3	1	12	5	11	10	7	9	6	8	الدين العام
5	9	3	6	2	8	1	4	12	7	10	14	11	13	إعانات وتحويلات أخرى
ثامناً: عناصر القدرة الصحية														
7	4	2	1	6	8	5	3	12	14	13	11	9	10	الإنفاق على الصحة
8	12	2	4	14	3	10	9	7	1	5	13	11	6	عدد الأطباء
8	7	1	12	13	14	5	9	10	2	4	11	6	3	العمر المتوقع عند الولادة
تاسعاً: عناصر القدرة الديموغرافية														
3	2	10	9	5	1	4	7	12	13	11	6	14	8	إجمالي عدد السكان
11	6	13	14	10	12	9	7	5	2	4	8	3	1	معدل الإعالة
2	11	3	6	13	14	8	12	2	1	10	7	4	5	السكان في المناطق الحضرية
11	13	2	1	5	6	4	12	8	9	3	7	10	14	معدل الخصوبة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (3).

الجدول (5)
توزيع القيم المعيارية العليا والدنيا على دول العينة وبحسب تأثيراتها

الدول	أعلى قيم معيارية			أدنى قيم معيارية		
	التأثير الإيجابي	التأثير السلبي	المجموع	التأثير الإيجابي	التأثير السلبي	المجموع
الإمارات	2	2	4	-	1	1
البحرين	-	-	-	5	-	5
السعودية	1	-	1	2	1	3
عُمان	-	-	-	-	-	-
قطر	8	-	8	3	2	5
الكويت	-	-	-	2	1	3
تونس	-	1	1	1	-	1
الجزائر	3	1	4	4	-	4
مصر	1	1	2	6	2	8
المغرب	4	-	4	4	1	5
الأردن	7	3	10	2	1	3
إسرائيل	3	-	3	-	-	-
إيران	-	2	2	-	1	1
تركيا	5	1	6	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

الجدول (6)
أوزان القدرات الاقتصادية للعناصر الرئيسة الاقتصادية للدول عينة الدراسة وترتيبها

الترتيب	القوة الاقتصادية الكلية		القوة التعليمية		القوة المالية والمصرفية والنقدية		قوة القطاع الخارجي		قدرة التمكين	
	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن
1	قطر	274.50	إسرائيل	571.22	المغرب	84.578	إسرائيل	71.6	قطر	282.39
2	الجزائر	248.90	تركيا	348.10	السعودية	131.86	مصر	70.6	عُمان	230.85
3	السعودية	244.88	الأردن	321.07	الأردن	118.00	الأردن	61.0	الأردن	195.53
4	الإمارات	244.60	تونس	299.10	قطر	111.60	المغرب	37.6	الكويت	194.50

181.82	الإمارات	34.4	البحرين	106.77	الكويت	294.90	إيران	235.40	إيران	5
180.46	السعودية	16.1	تركيا	99.022	البحرين	292.21	السعودية	216.51	البحرين	6
171.42	إسرائيل	15.0	السعودية	88.219	الإمارات	249.26	الإمارات	207.85	المغرب	7
161.71	البحرين	14.27	إيران	86.460	عُمان	247.67	الكويت	200.10	تركيا	8
141.80	تونس	7.09	الجزائر	81.430	تركيا	245.33	البحرين	199.78	الكويت	9
133.91	المغرب	1.49-	عُمان	77.168	إسرائيل	228.70	عُمان	197.32	إسرائيل	10
121.64	تركيا	12.3-	الكويت	59.306	الجزائر	223.70	قطر	184.76	الأردن	11
96.348	مصر	15.6-	تونس	33.330	تونس	218.64	المغرب	182.30	عُمان	12
67.812	الجزائر	18.2-	الإمارات	9.0110	إيران	216.80	مصر	177.80	تونس	13
49.751	إيران	33.9-	قطر	8.3760	مصر	197.86	الجزائر	171.8	مصر	14
القدرة الديموغرافية		القدرة الصحية		قدرة المالية العامة		قدرة البنى التحتية		الترتيب		
الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة			
133.436	الأردن	395.27	إسرائيل	91.31-	الجزائر	400.17	تركيا	1		
123.9932	إسرائيل	343.35	قطر	103.1-	إسرائيل	392.99	إيران	2		
114.2333	مصر	305.19	الأردن	108.7-	قطر	340.89	إسرائيل	3		
112.6274	تركيا	286.6	الجزائر	113.6-	إيران	329.04	الإمارات	4		
104.643	الجزائر	280.62	تونس	119.5-	الكويت	300.13	قطر	5		
97.76118	السعودية	269.70	إيران	120.1-	السعودية	299.63	البحرين	6		
88.21231	إيران	262.23	تركيا	121.8-	الإمارات	279.56	السعودية	7		
80.08944	الكويت	240.42	البحرين	123.4-	عُمان	263.72	الكويت	8		
68.9258	المغرب	239.15	مصر	151.2-	تونس	251.92	تونس	9		
41.73574	عُمان	236.05	المغرب	152.2-	تركيا	251.66	مصر	10		
23.0233	البحرين	228.29	الإمارات	156.3-	البحرين	245.01	المغرب	11		
19.27136	تونس	219.52	عُمان	162.7-	المغرب	242.66	عُمان	12		
18.82048	قطر	196.01	الكويت	179.1-	الأردن	226.42	الجزائر	13		
12.7467-	الإمارات	179.544	السعودية	200.8-	مصر	207.02	الأردن	14		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (2) و(3).

الجدول (7)

القدرات الاقتصادية الموزونة (بالأهمية النسبية) لكل عنصر من العناصر الرئيسة للقوة الاقتصادية

الترتيب	القدرة الاقتصادية الكلية		القدرة التعليمية		القدرة المالية والمصرفية والنقدية		القدرة القطاع الخارجي		القدرة التمكينية	
	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن
1	قطر	7145.2	إسرائيل	6300.3	المغرب	887.72	إسرائيل	728.4	قطر	2742.7
2	الجزائر	6478.8	تركيا	3839.42	السعودية	1383.9	مصر	718.6	عُمان	2242.1
3	السعودية	6374.2	الأردن	3541.2	الأردن	1238.5	الأردن	620.7	الأردن	1899.1
4	الإمارات	6366.9	تونس	3298.9	قطر	1171.3	المغرب	.382	الكويت	1889.1
5	إيران	6127.2	إيران	3252.6	الكويت	1120.6	البحرين	350.6	الإمارات	1765.9
6	البحرين	5635.7	السعودية	3222.9	البحرين	1039.3	تركيا	164.0	السعودية	1752.7
7	المغرب	5410.3	الإمارات	2749.2	الإمارات	925.9	السعودية	153.1	إسرائيل	1664.9
8	تركيا	5208.6	الكويت	2731.7	عُمان	907.4	إيران	145.1	البحرين	1570.6
9	الكويت	5200.2	البحرين	2705.9	تركيا	854.6	الجزائر	72.12	تونس	1377.2
10	إسرائيل	5136.2	عُمان	2522.4	إسرائيل	809.9	عُمان	15.1-	المغرب	1300.6
11	الأردن	4809.3	قطر	2467.3	الجزائر	622.4	الكويت	125.5-	تركيا	1181.4
12	عُمان	4745.2	المغرب	2411.5	تونس	349.8	تونس	159.2-	مصر	935.7
13	تونس	4628.1	مصر	2391.2	إيران	94.57	الإمارات	185.4-	الجزائر	658.6
14	مصر	4471.9	الجزائر	2182.3	مصر	87.91	قطر	345.4-	إيران	483.2
الترتيب	القدرة البنى التحتية		قدرة المالية العامة		القدرة الصحية		القدرة الديموغرافية			
	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن	الدولة	الوزن
1	تركيا	3720.1	الجزائر	836.9-	إسرائيل	3297.7	الأردن	768.4		
2	إيران	3653.4	إسرائيل	944.9-	قطر	2864.5	إسرائيل	714.0		
3	إسرائيل	3169.0	قطر	997.1-	الأردن	2546.1	مصر	657.8		
4	الإمارات	3058.8	إيران	1041.6-	الجزائر	2391.0	تركيا	648.6		
5	قطر	2790.1	الكويت	1095.9-	تونس	2341.1	الجزائر	602.6		
6	البحرين	2785.4	السعودية	1100.8-	إيران	2250.0	السعودية	562.9		
7	السعودية	2598.9	الإمارات	1116.5-	تركيا	2187.7	إيران	508.0		
8	الكويت	2451.6	عُمان	1131.1-	البحرين	2005.8	الكويت	461.2		
9	تونس	2341.9	تونس	1385.9-	مصر	1995.2	المغرب	396.9		
10	مصر	2339.5	تركيا	1395.7-	المغرب	1969.3	عُمان	240.3		
11	المغرب	2277.718	البحرين	1433.3-	الإمارات	1904.6	البحرين	132.5		
12	عُمان	2255.871	المغرب	1491.7-	عُمان	1831.4	تونس	110.9		
13	الجزائر	2104.897	الأردن	1642.2-	الكويت	1635.3	قطر	108.3		
14	الأردن	1924.547	مصر	1840.8-	السعودية	1497.9	الإمارات	73.40-		

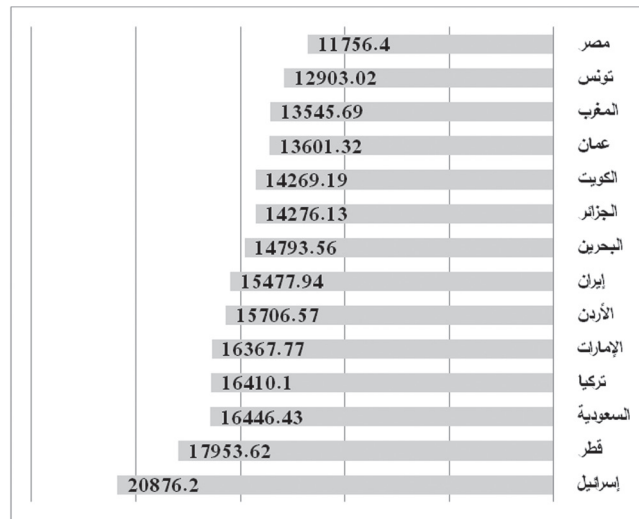
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (1) و(6).

الجدول (8)
الوزن الإجمالي للقوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة

الترتيب	الدول	القوة الاقتصادية	الوزن %
1	إسرائيل	20876.20	9.737778
2	قطر	17953.62	8.374515
3	السعودية	16446.43	7.671482
4	تركيا	16410.10	7.654537
5	الإمارات	16367.77	7.634792
6	الأردن	15706.57	7.326374
7	إيران	15477.94	7.219727
8	البحرين	14793.56	6.900499
9	الجزائر	14276.13	6.659139
10	الكويت	14269.19	6.655903
11	عمان	13601.32	6.344375
12	المغرب	13545.69	6.318425
13	تونس	12903.02	6.018649
14	مصر	11756.40	5.483805
	المجموع	214383.9	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

الشكل
إجمالي نقاط القوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (8).

الجدول (9)

الوزن الإجمالي للقوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة ونسبتها إلى الوزن الإجمالي لقوة إسرائيل الاقتصادية

الترتيب	الدول	القوة الاقتصادية	الفرق في النقاط بين الدول المتتابة	الفجوة في النقاط بين الدول المتتابة وإسرائيل	الفرق في الوزن بين الدول المتتابة	وزن الدول نسبة إلى وزن إسرائيل
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
1	إسرائيل	20876.20	2922.58		1.363263	9.737778
2	قطر	17953.62	1507.19	2922.58	0.703033	8.374515
3	السعودية	16446.43	36.330	4429.77	0.016945	7.671482
4	تركيا	16410.10	42.330	4466.1	0.019745	7.654537
5	الإمارات	16367.77	661.20	4508.43	0.308418	7.634792
6	الأردن	15706.57	228.63	5169.63	0.106647	7.326374
7	إيران	15477.94	684.38	5398.26	0.319228	7.219727
8	البحرين	14793.56	517.43	6082.64	0.241360	6.900499
9	الجزائر	14276.13	6.9400	6600.07	0.003236	6.659139
10	الكويت	14269.19	667.87	6607.01	0.311528	6.655903
11	عمان	13601.32	55.630	7274.88	0.025950	6.344375
12	المغرب	13545.69	642.67	7330.51	0.299776	6.318425
13	تونس	12903.02	1146.6	7973.18	0.534844	6.018649
14	مصر	11756.40		9119.80		5.483805
	المجموع	214383.9			100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (7).

تلك الدول وضمن المؤشرات الاقتصادية الخمسة والأربعين المختارة ولعام 2015 تحديداً، تفوق إسرائيل على جميع دول العينة اقتصادياً واحتلالها المركز الأول في ترتيب القوة الاقتصادية، وبأكبر فرق بين دولتين متتابتين في الترتيب. وجاء ذلك انعكاساً لتفوقها في 3 عناصر رئيسة من عناصر القوة الاقتصادية؛ وهي القدرة التعليمية، وقدرة القطاع الخارجي، والقدرة الصحية التي تعادل مجموعها ما نسبته 29.54% من إجمالي القوة الاقتصادية، كما تمثل هذه العناصر من جانب آخر ما يعادل 33.3% من إجمالي عناصر القوة الاقتصادية الرئيسية. وتبعته إسرائيل في قائمة الترتيب دولة قطر. فاحتلت المركز الثاني بعد تفوقها بعنصرين من عناصر القوة الاقتصادية المتمثلين بالقدرة الاقتصادية الكلية، وقدرة التمكين، مثلاً ما نسبته 35.74% من إجمالي القوة الاقتصادية، كما يمثلان ما قيمته 22.22% من إجمالي عناصر القوة الاقتصادية. من جانب آخر، وعلى الرغم من تفوق قطر بـ 8 مؤشرات وعناصر اقتصادية فرعية واحتلالها الترتيب الأول فيها، الجدولان (4) و(5)، فهي لم تتمكن من اجتياز إسرائيل

خاتمة

مثلت محاولة الوصول إلى قيمة نسبية لقوة الدولة الاقتصادية قادرة على إجراء مقارنة بين القوة الاقتصادية لدول العينة (مجموعة من الدول العربية فضلاً عن إيران وتركيا وإسرائيل) ومعرفة طبيعة توزيعها بين تلك الدول وموقع الدول العربية من هذا التوزيع، بغية تحليل التوازن السائد في فترة زمنية معينة من خلال موازين القوة الاقتصادية بين الأطراف المختلفة، والكشف عن مكامن الضعف والقوة في مؤشرات القوة الاقتصادية للبلدان العربية وعناصرها، الأهداف الرئيسية التي سعت الدراسة لتحقيقها، متوسلة في ذلك، بعد استعراض أهم الأطر المفاهيمية للقوة والاطلاع على أهم العناصر المكونة لها فضلاً عن توضيح أهم المنطلقات الفلسفية والدراسات السياسية والاقتصادية التي أطرت لأهمية القوة الاقتصادية للدولة، بمنهج قياس القوة الشاملة للدولة واعتمادها أساساً لقياس القوة الاقتصادية للدولة عينة الدراسة التي أوضحت نتائج تطبيقها على

وتنمية، القدرة الاقتصادية الكلية والقدرة المالية والمصرفية والنقدية وقدرة التمكين؛ فالدول العربية احتلت المراكز الأربعة المتقدمة في الأولى، والمراكز الثمانية المتقدمة في الثانية، والمراكز الستة المتقدمة في الثالثة على التوالي. في حين تحتاج مؤشرات القدرة التعليمية، وقدرة البنى التحتية من الدول العربية إلى معالجة مكامن الضعف والخلل فيها؛ إذ احتلت الدول الإقليمية فيهما المراكز الأولى على حساب الدول العربية. أما فيما يتعلق بالقدرات الأخرى؛ كقدرة القطاع الخارجي، وقدرة المالية العامة، والقدرة الصحية، والقدرة التعليمية، فعلى الدول العربية أن تعيد النظر في رسم سياسات عامة في اتجاه محاولة تطوير مكونات هذه القدرات وتنميتها، وردم الفجوة التي تفصلها عن الدول الإقليمية في أقل تقدير.

ومن ثم، واستناداً إلى ما أفرزته الدراسة من تشخيص لنقاط الضعف والخلل التي عانتها بعض عناصر القوة ومؤشراتها لكل دولة من الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى عينة الدراسة، وبهدف معالجة ذلك، ينبغي للدول العربية موضوع الدراسة إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الصحية والتعليمية) في اتجاه التنمية والتطوير لمؤشرات أدائها الاقتصادية وفعاليتها ورفع مستوى كفاءتها، مع وضع أولويات في التنفيذ للعناصر والمؤشرات الاقتصادية الأشد ضعفاً وخطراً، بحسب ما تعانیه كل دولة.

المراجع

العربية

أبو زيد، أحمد محمد. "الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات". *المجلة العربية للعلوم السياسية*. العددان 43-44 (خريف 2014).

براهيمي، مريم. "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية". رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر، 2012.

البياتي، صبري مصطفى ومها ذياب حميد. "قياس قوة الدولة: دراسة في الواقع العربي". *المستقبل العربي*. السنة 24. العدد 277 (آذار/ مارس 2002).

ثارو، ليستر. *الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان*. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. سلسلة عالم المعرفة 204. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.

بشكيط، خالد. "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي". رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر. الجزائر، 2011.

واحتلالها المركز الأول رغم عدم قدرة الأخيرة على التفوق سوى بثلاثة مؤشرات وعناصر فرعية. وربما يعود ذلك إلى كون قطر لم تحتل مواقع متقدمة في العديد من تلك المؤشرات والعناصر الفرعية على عكس إسرائيل، وهو ما يعكسه الجدولان (4) و(5). كذلك الحال بالنسبة إلى الأردن؛ فعلى الرغم من احتلاله المركز الأول في 7 عناصر ومؤشرات فرعية إيجابية، لم يحتل سوى المركز السادس في ترتيب القوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة بعد حصوله على الترتيب الأول في القدرة الديموغرافية. من جانب آخر، تخلّفت مصر عن جميع دول عينة الدراسة لتحل المركز 14 والأخير في قائمة القوة الاقتصادية بعد احتلالها المركز الأخير في 8 عناصر ومؤشرات فرعية من بين 45 عنصرًا ومؤشرًا؛ أي ما نسبته 17.77% من إجمالي العناصر والمؤشرات الفرعية. واحتلت المرتبة الأخيرة أيضًا في عنصرين من العناصر الأساسية للقوة الاقتصادية، وهما القدرات الاقتصادية الكلية، والقدرة المالية والمصرفية والنقدية، يمثّلان مجموعهما ما نسبته 36.52% من إجمالي القوة الاقتصادية، فضلًا عن احتلالها المرتبة الأولى في مؤشر الدين العام الذي يعدّ من المؤشرات المثبّطة للقوة الاقتصادية.

بناءً عليه، وفي ضوء ما تقدّم وباستعارة ما يعرف في العلوم السياسية بتوازن القوى، يمكن القول إن الدول العربية في عينة الدراسة تعاني اختلال التوازن لمصلحة الدول الإقليمية (إسرائيل، وتركيا، وإيران) التي صنّفت ضمن الدول السبع الأولى؛ إذ احتلت إسرائيل المركز الأول، وتركيا المركز الرابع، وإيران المركز السابع، وكانت المراكز السبعة الأخيرة من نصيب دول عربية. كما مثّل الوزن الإجمالي للقوة الاقتصادية للدول الثلاث ما نسبته 24.612% من الوزن الإجمالي للقوة الاقتصادية للدول الأربع عشرة عينة الدراسة. في حين حصلت الدول العربية الإحدى عشرة على بقية النسبة (تمام المئة). ومثّلت نسبة القوة الاقتصادية للدول العربية في أفضل حالاتها كما هو الأمر بالنسبة إلى دولة قطر 86% من القوة الاقتصادية لإسرائيل. ولم تتجاوز بالنسبة إلى مصر ما مقداره 56.31% و71.64% و75.95% من القوة الاقتصادية لإسرائيل وتركيا وإيران على التوالي.

وبناءً عليه، وفي ظل ميل توازن القوى نحو اتجاه بعيد عن كفة الدول العربية، وفي ضوء تضارب المصالح القطرية للدول العربية التي تحول دون إمكانية اتحاديها اقتصاديًا (كالاتحاد الأوروبي)، فليس أمام الدول العربية سوى العمل بجدية لمعالجة مكامن الضعف والخلل في العناصر والمؤشرات الاقتصادية التي تفتقر إلى الكفاءة والفاعلية والدعم والتعميق والتنمية للعناصر والمؤشرات الاقتصادية التي تتميز بالكفاءة وتوظيفها جميعًا للوصول إلى حالة اقتصادية تسمح بتقليص الفجوة القائمة بين الدول العربية والدول الأخرى الإقليمية والدولية. فضمن العناصر والمؤشرات الاقتصادية التي تتقدم بها الدول العربية نسبيًا على الدول الإقليمية وتحتاج إلى دعم وتعميق

مصطفى، نادية محمود. "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد". مجلة السياسة الدولية. العدد 82 (تشرين الأول/ أكتوبر 1985).

هاشم، نوار جليل. "قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 25 (شتاء 2010).

العزي، غسان. "مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي". مجلة الدفاع الوطني اللبناني. العدد 25 (تموز/ يوليو 1998).

النوري، حامد بن عبد العزيز محمد. "أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط (1945-1990)". رسالة ماجستير. كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. جامعة الخرطوم. الخرطوم، 2006.

الأجنبية

Banfield, Edward C. *Political Influence*. New York: The Free Press of Glencoe, 1961.

Hart, Jeffery. "Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations." *International Organization*. vol. 30. no. 2 (Spring 1976).

Barnett, Michael & Raymond Duvall. "Power in International Politics." *International Organization*. vol. 59. no. 1 (February 2005).

Bartholomees, J. Boone (ed.). *U.S. Army College Guide to National Security Issues*, vol. 1, *Theory of War and Strategy*. 5th ed. Carlisle, PA: U.S. Army War College Guide, 2012.

Chin-Lung, Chang. "A Measure of National Power." Fo-gaung University (2004).

Cooper, Richard N. "Is 'Economic Power' a Useful and Operational Concept?" *Working paper series*. Weatherhead Center for International Affairs. Harvard University (September 2003)

Dahl, Robert. "The Concept of Power." *Behavioral Scientist*. vol. 2. no. 3. (1957).

Cline, Ray S. *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's*. Boulder, CO: Westview Press, 1980.

Melissen, Jan (ed.). *The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations*. London: Palgrave Macmillan, 2005.

الحري، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 19 (تموز/ يوليو 2008).

خنوش، محمد. "الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي". مجلة المفكر. العدد 10 (2011).

خوجة، محمد عصام أكبر. "الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام 1990 إلى عام 2009". رسالة ماجستير. كلية عمادة الدراسات العليا. جامعة مؤتة. الأردن، 2010.

زهران، جمال. *منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي - الإسرائيلي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

سليمان، يمني. "القوة الذكوية: المفهوم والأبعاد، دراسة تأصيلية". دراسات سياسية (كانون الثاني/ يناير 2016).

صالح، محمد سالم. "القوة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية". مجلة الكوفة. العدد 6 (1997).

طشوش، هايل عبد المولى. "مقدمة في العلاقات الدولية". إربد: جامعة اليرموك، 2010.

عبد الله، رمضان. "تحولات الاقتصاد العالمي: توازنات الثروة والقوة (الجزء الأول)". *قراءات سياسية*. السنة 5. العدد 2 (1995).

حمارة، مصطفى. *العرب في الاستراتيجيات العالمية*. مصطفى الحرمان (محرر). عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية، 1994.

العراقي، بشار أحمد. "آليات النظام النقدي الدولي وأثرها في متغيرات نقدية في الأقطار النامية". أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل. العراق، 2005.

عطوان، خضر عباس. "الصين ومستقبل علاقات القوى". *المستقبل العربي*. السنة 30. العدد 341 (2007).

العمرى، زايد بن محمد حسن. "مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي". *الدفاع الجوي*. العدد 3 (أيلول/ سبتمبر 2010).

الغريب، فنان. *مأزق الإمبراطورية الأمريكية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

فواز، زكريا. "الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية: دراسة في فكر آدم سميث". مجلة الدفاع الوطني اللبناني. العدد 33 (تموز/ يوليو 2000).

القحطاني، مسفر بن ظافر عائض. "إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعزيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية". أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الإدارية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية، 2010.

الملاحق

الملحق استمارة استبيان

يروم الباحث إجراء دراسة لاحتساب القوة الاقتصادية للدولة، والاستمارة التي بين يديك تساعد كثيرًا في تحقيق ذلك. يرجى:

- ترتيب العناصر التسعة الرئيسة المكونة للقوة الاقتصادية للدولة ترتيبًا ذا أهمية تصاعديّة بحيث يحتلّ العنصر الأهمّ الرقم (1) والعنصر الذي يليه الرقم (2) وهكذا.
 - ترتيب العناصر الفرعية (المكونة لكل عنصر رئيس) ترتيبًا ذا أهمية تصاعديّة ضمن العنصر الرئيس بحيث يحتلّ العنصر الأهمّ الرقم (1) والعنصر الذي يليه الرقم (2) وهكذا.
 - عندما ترى أن العنصر لا يمثل أي أهمية في تحديد قوة الدولة الاقتصادية توضع شرطة بين قوسين (—).
 - عندما ترى تساوي قيمة عنصرين أو أكثر يمكن إعطاء هذه العناصر المتساوية في الترتيب الرقم نفسه.
 - عند وجود ملاحظات على المسميات أو غياب بعض العناصر المهمة أو أي آراء أخرى يرجى التفضل بتدوينها في الملاحظات للاسترشاد بها والاستفادة منها.
- ولا يسعنا مقدمًا إلا أن نوجه كل الشكر والتقدير للزملاء والأساتذة الذين سمحت ظروفهم بالتعاون لإكمال بحثنا.

Nye, Joseph. *Soft Power. The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2004.

Parsons, Talcott. "On the Concept of Political Power." *American Philosophical Society*. vol. 107. no. 3 (1963).

Paul, Thazha V., James J. Wirtz & Michel Fortmann (eds.). *Balance of power. Theory and Practice in the 21st Century*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2004.

Transparency International. "Corruption Perceptions Index 2015." 2016, at: <https://goo.gl/ZxcJRr>

Treverton, Gregory F. & Seth G. Jones. *Measuring National Power*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2005.

Weber, Cynthia. *International Relations Theory: A Critical Introduction*. 2nd ed. London and New York: Routledge & Taylor & Francis Group, 2005.

Whalley, John. *Shifting Economic Power*. Ontario and Munich: University of Western Ontario & Centre for International of Governance Innovation/ CESIFO, 2009.

Booth, Ken. "The Interregnum: World Politics in Transition." Paper Presented at Thinking about Strategy and International Security (1991).

الترتيب المقترح	عناصر القوة الاقتصادية الرئيسة والفرعية	الترتيب
	عناصر القدرة الديموغرافية	أولاً
	إجمالي عدد السكان	1.
	معدل الإعالة	2.
	سكان المناطق الحضرية (نسبة من إجمالي عدد السكان)	3.
	معدل الخصوبة (عدد الولادات لكل امرأة)	4.
	عناصر القدرة المالية والمصرفية والتقنية	ثانياً
	إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد	1.
	رسملة السوق المالية للشركات المدرجة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2.
	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف شخص)	3.
	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	4.
	نسبة رأس مال البنك إلى موجوداته (رأس مال البنك واحتياطياته إلى إجمالي الموجودات)	5.
	سعر صرف العملة المحلية	6.
	معدل التضخم (معدل التغير في الرقم القياسي للمستهلك)	7.
	عناصر القدرة المالية العامة	ثالثاً
	الدين العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	1.

الإيرادات الضريبية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2.
إعانات وتحويلات أخرى (نسبة من النفقات)	3.
عناصر القدرة للقطاع الخارجي	رابعاً
الاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات الصافية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	1.
التجارة نسبة من إجمالي الناتج المحلي (الانكشاف أو الانفتاح الاقتصادي)	2.
السياحة الدولية (عدد السياح بالملايين)	3.
أرصدة الديون الخارجية (نسبة من الدخل القومي)	4.
خدمة الدين (نسبة من الدخل القومي)	5.
تدفقات تحويلات العاملين (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	6.
عناصر القدرة الاقتصادية الكلية	خامساً
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2.
إجمالي تكوين رأس المال (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	3.
إجمالي الادخار (نسبة من الدخل القومي)	4.
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	5.
معدل البطالة	6.
المساحة (كم ²)	7.
العاملون في القطاع الزراعي (نسبة من إجمالي الأيدي العاملة)	8.
العاملون في القطاع الصناعي (نسبة من إجمالي الأيدي العاملة)	9.
العاملون في قطاع الخدمات (نسبة من إجمالي الأيدي العاملة)	10.
عناصر القدرة التعليمية	سادساً
الإنفاق على التعليم (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	1.
معدل الإلمام بالقراءة والكتاب لدى الكبار (النسبة لفئة 15 سنة فما فوق)	2.
الالتحاق بالتعليم العالي (نسبة من الإجمالي)	3.
الإنفاق على البحث والتطوير (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	4.
عناصر القدرة الصحية	سابعاً
الإنفاق على الصحة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	1.
عدد أطباء (لكل 10000 شخص)	2.
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	3.
عناصر قدرة البنى التحتية	ثامناً
السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال (نسبة مئوية)	1.
مستخدمو الإنترنت (لكل 100 نسمة)	2.
خطوط السكك الحديدية (إجمالي السكة - كم)	3.
النقل الجوي (عدد الرحلات لشركات النقل المسجلة على مستوى العالم)	4.
عناصر التمكين	تاسعاً
الاستقرار السياسي	1.
سيادة القانون	2.
السيطرة على الفساد	3.
التفاوت في توزيع الدخل (معامل جيني)	4.
الملاحظات:	